

## مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف ” دراسة تحليلية مقارنة ”

الباحث علاء رضا مهدي الغانمي

أ. د. حيدر علي جراد المسعودي

### ملخص:

سعر الصرف الوجه الإقتصادي الحقيقي لأي بلد، ومع التطور الحاصل في بيئة الأعمال نتج عنه زيادة في المخاطر لاسيما مخاطر سعر الصرف، ما دفع بالوحدات الإقتصادية تجنبها عن طريق التحوط بالأدوات المالية، ونظراً لعدم قيام الوحدات الإقتصادية العراقية بالإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط ولاسيما أسعار الصرف، الأمر الذي دفع الباحثان إلى التصدي لهذه المشكلة وبيانها، فضلاً عن حث تلك الوحدات إلى السعي نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

### Abstract:

The exchange rate of the real economic face of any country, and with the development in the business environment resulted in an increase in risks, especially exchange rate risks, which prompted the economic units to avoid them by hedging financial instruments. As the Iraqi economic units do not report financial activities on hedging activities, Which prompted the researchers to address this problem and its statement, as well as urging those units to seek the application of international accounting and financial reporting standards.

### المقدمة

مع تنامي العمليات الخارجية بين الوحدات الإقتصادية بسبب التوجه أكثر نحو أسواق وزيائن جدد، أصبحت بيئة الأعمال أكثر خطورة عامة ولاسيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية، ما دفع الوحدات الإقتصادية في الحد من التأثيرات السلبية من حركة أسعار الصرف ولاسيما إستعمال الأدوات المالية للتحوط من المخاطر الناشئة منها، ويجر الإبلاغ المالي عن تلك العمليات في القوائم المالية للوحدة الإقتصادية وعلى وفق ما أقره مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ ألزم المجلس بالآونة الأخيرة، لاسيما بعد عام ٢٠١١ الوحدات الإقتصادية إلى العمل على تلك المعايير لما لها من تأثير في إيصال فهم وتقييم ونوعية وتأثير عمليات ونتائج التحوط للمستفيدين من القوائم المالية، فضلاً عن زيادة مستوى الشفافية وإمكانية المقارنة بين الوحدات الإقتصادية المتماثلة، والذي سيؤثر بالنهاية عند فاعلية التحوط في الأداء المالي للوحدة الإقتصادية، ومن أجل إعطاء الصورة الواضحة عن البحث، وجرى تقسيم البحث إلى الآتي:

المحور الأول: منهجية البحث وأبحاث سابقة.

المحور الثاني: الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.

المحور الثالث: تحوط أسعار الصرف ومخاطرها.

المحور الرابع: مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف.

المحور الخامس: الأستنتاجات والتوصيات.

## المحور الأول

### منهجية البحث وأبحاث سابقة

#### الجزء الأول: منهجية البحث Study Methodology

وتتكون من الآتي:

**أولاً : مشكلة البحث Study Problem** تسعى الوحدات الاقتصادية العراقية إلى دعم قدراتها المادية والبشرية لمواكبة المعايير المحاسبية الدولية وما آلت إليه من تطور لاسيما في معايير الإبلاغ المالي وما لذلك من أثر في توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين، وإنعكاسه في قيمة وأداء المؤسسات المالية وشركات التحويل المالي وتطوير إمكانياتها في المحاسبة عن أنشطة التحوط ومنها التحوط لأسعار الصرف، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل تطبق الوحدات الاقتصادية العراقية ما يتعلق بالتحوط لمخاطر أسعار الصرف على وفق المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، وما مدى توفر متطلبات الإبلاغ تلك؟.
2. ما أهم العقبات التي تحول دون تطبيق متطلبات الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية، والتي يمكن أن تتعرض لمخاطر أسعار الصرف؟.

**ثانياً : أهداف البحث Objectives** الأهداف الرئيسة لهذا البحث هي :

1. محاولة جذب أنظار الوحدات الاقتصادية العراقية إلى أهمية أنشطة التحوط لتقلبات أسعار الصرف والإجراءات المتبعة لتجنب مخاطر هذه التقلبات.
2. دراسة مدى اهتمام الوحدات الاقتصادية العراقية بأنشطة التحوط لتقلبات أسعار الصرف وما لها من تأثير في تجنب المخاطر الناجمة من هذه التقلبات.
3. بيان تأثير أنشطة تحوط أسعار الصرف في القوائم المالية وبالنتيجة في تحقيق ثقة المستفيدين منها، وبيان الواقع الحقيقي الذي يواجه الوحدة الاقتصادية.

**ثالثاً : أهمية البحث Importance** تأتي أهمية البحث من أهمية الدور التي تؤديه عملية الإبلاغ المالي عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، وأهمية الإبلاغ المالي عن مخاطر التحوط لهذه التقلبات، ويمكن أن نتلخص أهمية البحث بالآتي:

1. أهمية اعتماد أنشطة تحوط أسعار الصرف لتجنب الخسائر المتوقعة والناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
2. أهمية وجود آلية للإفصاح عن أنشطة تحوط أسعار الصرف، وعلى وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
3. أهمية بيان أنواع ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية المعمول بها بالعالم، فضلاً عن أثرها في جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية وما لذلك من أثر في الاقتصاد القومي ككل.

**رابعاً : فرضية البحث Hypothesis** يسعى البحث إلى إثبات الفرض الآتي:

" إن تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط بمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيئة العمل العراقية يعكس جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية "

قام الباحثان بالاعتماد على الأسلوب الاستقرائي وعن طريق الرجوع إلى المصادر التي بحثت الموضوع، فضلاً عن استعمال الباحثين الأسلوب الاستنباطي للوصول إلى النتائج والتوصيات.

## الجزء الثاني: أبحاث سابقة Previous Research

يشمل هذا الجزء على أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع وكالاتي:

١. دراسة (عنيزة، ٢٠٠٧)	
عنوان الدراسة	القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - أطروحة غير منشورة.
عينة الدراسة	المصارف العراقية الخاصة، (مصرف بغداد الأهلي).
أسلوب الدراسة	إعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري وعلى المنهج الإستنتاجي في الجانب العملي.
مشكلة الدراسة	عدم تطبيق المعالجات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة في عينة الدراسة وعدم وجود سياسات للإعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية.
هدف الدراسة	الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والمتعلقة بالأدوات المالية المشتقة، وبيان نتائج إستعمال هذه المعايير في القياس والإفصاح عنها، والفصل بين الأدوات المالية المشتقة التي تستعمل لأغراض المتاجرة أو التداول وبين إستعمالها في إدارة المخاطر في التقارير المالية السنوية لعينة الدراسة.
نتائج الدراسة	تتعرض عينة الدراسة لمخاطر تغير أسعار الفائدة والتي تشكل نسبة كبيرة من العوائد عليها، والمتمثلة بدفع أسعار أعلى على الودائع الآجلة وغيرها من الإلتزامات الأخرى.
أوجه الشبه	الدعوة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بالأدوات المالية في العراق.
أوجه الأختلاف	التركيز في إيضاح المعالجات المحاسبية للأدوات المالية ولقيمة الإفصاح عنها في القوائم المالية على وفق معياري المحاسبة الدولية (IAS32)، (IAS34).

٢. دراسة (المببطين، ٢٠١٧)	
عنوان الدراسة	أثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقارير المالية السنوية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير، كلية الأعمال-جامعة الأسمراء- الأردن، رسالة غير منشورة.
عينة الدراسة	البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (٦) بنوك.
أسلوب الدراسة	أستعمل الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وبالإعتماد على البيانات المالية لعينة البحث.
مشكلة الدراسة	قياس أثر محاسبة التحوط في عدالة القوائم المالية نتيجة الإعتراف المتأخر للخسائر المتحققة من الأدوات المالية، فضلاً عن أثرها في مؤشرات الربحية الناشئة عن تطبيق محاسبة التحوط.
هدف الدراسة	مدى تطبيق محاسبة التحوط وآثارها في عدالة التقارير والبيانات المالية للمصارف الأردنية، فضلاً عن آثارها في مؤشرات الربحية لتلك المصارف.
نتائج الدراسة	وجود تغير سلبي لمتوسط المؤشرات المالية قبل وبعد تطبيق محاسبة التحوط ، وذلك بأن التحوط يدل على زيادة الحذر وتقليل المخاطر والذي ينتج عنه إنخفاض في المؤشرات المالية، فضلاً عن فروق ذات دلالة إحصائية على العائد على السهم ذي معنوية مهمة على عدالة البيانات والتقارير المالية على وفق التعديلات التي تضمنها معيار المحاسبة الدولي (IAS39).
أوجه الشبه	التأكيد على تطبيق محاسبة التحوط لتحقيق عدالة وموثوقية التقارير المالية.
أوجه الأختلاف	إعتماد الباحث في الجانب العملي على الأسلوب الإحصائي في التحليل الوصفي وأختبار الإنحدار المتعدد وأختبار t-test للفروقات البعدية.

٣.دراسة (Feng, ٢٠٠٧)	
عنوان الدراسة	Corporate Hedging of Currency Exchange Risk. تحوط الوحدات الاقتصادية من مخاطر صرف العملات الأجنبية.
نوع الدراسة	Industrial Engineering and management بحث مستل لأطروحة دكتوراه، (Financial Engineering), University of Twente, Netherlands.
عينة الدراسة	الوحدة الاقتصادية التجارية الهولندية Company profile.
أسلوب الدراسة	أنتهج البحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، والمنهج الاستدلالي في الجانب العملي.
مشكلة الدراسة	تعرض الوحدات الاقتصادية غير المالية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، هل يدعو إلى اعتماد أداة للتحوط منها.
هدف الدراسة	الرغبة في اعتماد أدوات التحوط للقضاء على المخاطر المحتملة الرئيسة لتعرض المعاملات، إذ تُعد أداة التحوط من التعرض للمعاملات التجارية الخارجية نقطة حاسمة للبحث.
نتائج الدراسة	العقود الآجلة للوحدات الاقتصادية التجارية الهولندية الصغيرة كأداة تحوط للمعاملات الخارجية هي الأفضل في هذه الدراسة، فضلاً عن قيمة المدى القصير لأسعار الصرف الآجلة والتي لا تتأثر بالتغير في المصالح من أي من الجانبين، ولم يجر تطبيق هذه النتائج على الوحدات الاقتصادية الكبيرة.
أوجه الشبه	أن الوحدات الاقتصادية تواجه في عملياتها الخارجية بشكل رئيس مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
أوجه الاختلاف	جرى التركيز فقط على إفصاح التحوط من التعاملات الخارجية، فضلاً عن التغيرات والإصدارات الحاصلة على معايير الإبلاغ المالي ذات العلاقة بالتحوط.

يكمل البحث ما ورد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، إذ عمد الباحثان إلى بيان أهمية الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف وأثرها في التقارير المالية على شكل دراسة محاسبية تحليلية مقارنة.

## المحور الثاني

### الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف

يحدد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية هدف الإبلاغ المالي للأغراض العامة على أنه توفير معلومات مالية عن الكيان المحاسبي الذي يقدم التقارير والذي يفيد المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين وغيرهم من الدائنين في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد لهذا الكيان المحاسبي، وتتطوي تلك القرارات على شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية والدين، وتقديم أو تسديد القروض وغيرها من أشكال الائتمان (AASB, ٢٠١٥: ١٦).

**أولاً: الإعراف: Recognition** يعرف الإطار المفاهيمي الإعراف بأنه عملية الإقرار بتسجيل أو إدراج بند ما رسمياً في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية كأصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف أو ما شابه ذلك، ويشمل الإعراف تصوير العناصر بالكلمات والأرقام، مع إدراج المبلغ في مجاميع القوائم المالية (Porter & Norton, 2015: 153) (Weil, et al, 2014: 22)، ويشتمل الإعراف الآتي:

١. **تحديد الإعراف: Determination Of Recognition** عادة ما يجر تطبيق معايير الإعراف بشكل منفصل لكل معاملة، غير أنه في ظروف معينة من الضروري تطبيق معايير الإعراف على أكثر من عنصر في معاملة واحدة، والتي يمكن التعرف عليها بشكل منفصل لكي تعكس جوهر المعاملة (Tiffin, 2010: 84).

٢. **أنواع الإعراف: Types Of Recognition** حدد المجلس متطلبات الإعراف لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) الأدوات المالية إلى: (Bakker, et al, 2017: 622)

أ. الاعتراف المبدئي: Initial Recognition يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالأصول المالية أو الإلتزامات المالية في بيان المركز المالي فقط عندما تصبح الوحدة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية (Mackenzie, et al,2014:636).

ب. إلغاء الاعتراف: Derecognition يعرف إلغاء الاعتراف على أنه إزالة أصل أو إلتزام مالي جرى الاعتراف به سابقاً من قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية (Tiffin,2010 :279).

٣. الاعتراف والتحقق: Recognition and Verification التمييز بين الاعتراف والتحقق أمر ضروري للمحاسبة على أساس الاستحقاق، ومن هنا تأتي الأهمية المعطاة لمعايير الاعتراف، وتعترف الوحدات الاقتصادية بالأصناف المؤهلة لإدراجها في القوائم المالية عند إدخالها البيانات المالية، بصرف النظر عن متى تتحقق تلك البنود بتحويلها إلى نقد (Weil, et al,2014:119).

ثانياً: قياس الأدوات المالية: Measurement Of Financial Instruments يمكن تلخيص قواعد القياس للأدوات المالية عن طريق الجدول (1-1) وكالاتي:

جدول (1-1) قواعد القياس للأدوات المالية			
الفئة	القياس المبدئي	القياس اللاحق	الأرباح والخسائر
أصول والإلتزامات مالية بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر.	بالقيمة العادلة.	بالقيمة العادلة.	يُعترف بها في الأرباح والخسائر (بقائمة الدخل).
الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق.	بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.	بالكلفة المطفأة.	يُعترف بها في الأرباح والخسائر.
القروض والذمم المدينة.	بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.	بالكلفة المطفأة.	يُعترف بها في الأرباح والخسائر.
الأصول المالية المتاحة للبيع.	بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.	بالقيمة العادلة.	يُعترف مباشرة في حقوق الملكية (بالدخل الشامل الآخر). يجر إعادة تدوير المبالغ من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر عندما يجر إلغاء الاعتراف بالأصل (ISABe2004).
الإلتزامات مالية أخرى.	بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.	بالكلفة المطفأة.	يُعترف بها في الأرباح والخسائر.

المصدر: (Khahgaany,2015:15) بتصرف الباحثان.

إذ سيحل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) بدلاً عنه على وفق ثلاث مراحل حددها مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ حدد المعيار الجديد المبادئ المحاسبية للاعتراف والقياس عن المعلومات المتعلقة بالأصول والإلتزامات المالية وحق الملكية الآتي: (Ramirez, 2015:1)

١. الأصول المالية: Financial Asset أي أصل نقدي أو حق تعاقد في إستلام نقد أو أصول مالية أخرى أو حق تعاقد في تبادل الأدوات المالية مع وحدة إقتصادية أخرى على وفق شروط محتملة أو أداة حقوق ملكية لوحدة إقتصادية أخرى، وتتضمن الأصول المالية المشتقات ذات القيمة العادلة الموازية للوحدة الإقتصادية (Elliott&Elliott,2017 :329).

٢. الإلتزامات المالية: Financial Liabilities هي إلتزامات تعاقدية تتطلب من إحدى الوحدات الإقتصادية تسليم نقد أو أصول مالية أخرى إلى جهة أخرى، وعادة ما ينتج عنها ارتفاع النقد في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، أو لتبادل الأدوات المالية مع وحدة إقتصادية أخرى في ظل الظروف التي يحتمل أن تكون غير مواتية (Wahlen, et al, 2016:14-2).

٣. أداة حقوق الملكية: **Own Equity Instrument** هي عقد يوثق دليل بوجود مصلحة متبقية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد خصم جميع الإلتزامات (Zaiceanu,2016:31).

وأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ثلاثة مستويات لتحديد القيمة العادلة هي: (Cucerenco, 2015:27) (Lent, 2014:17)

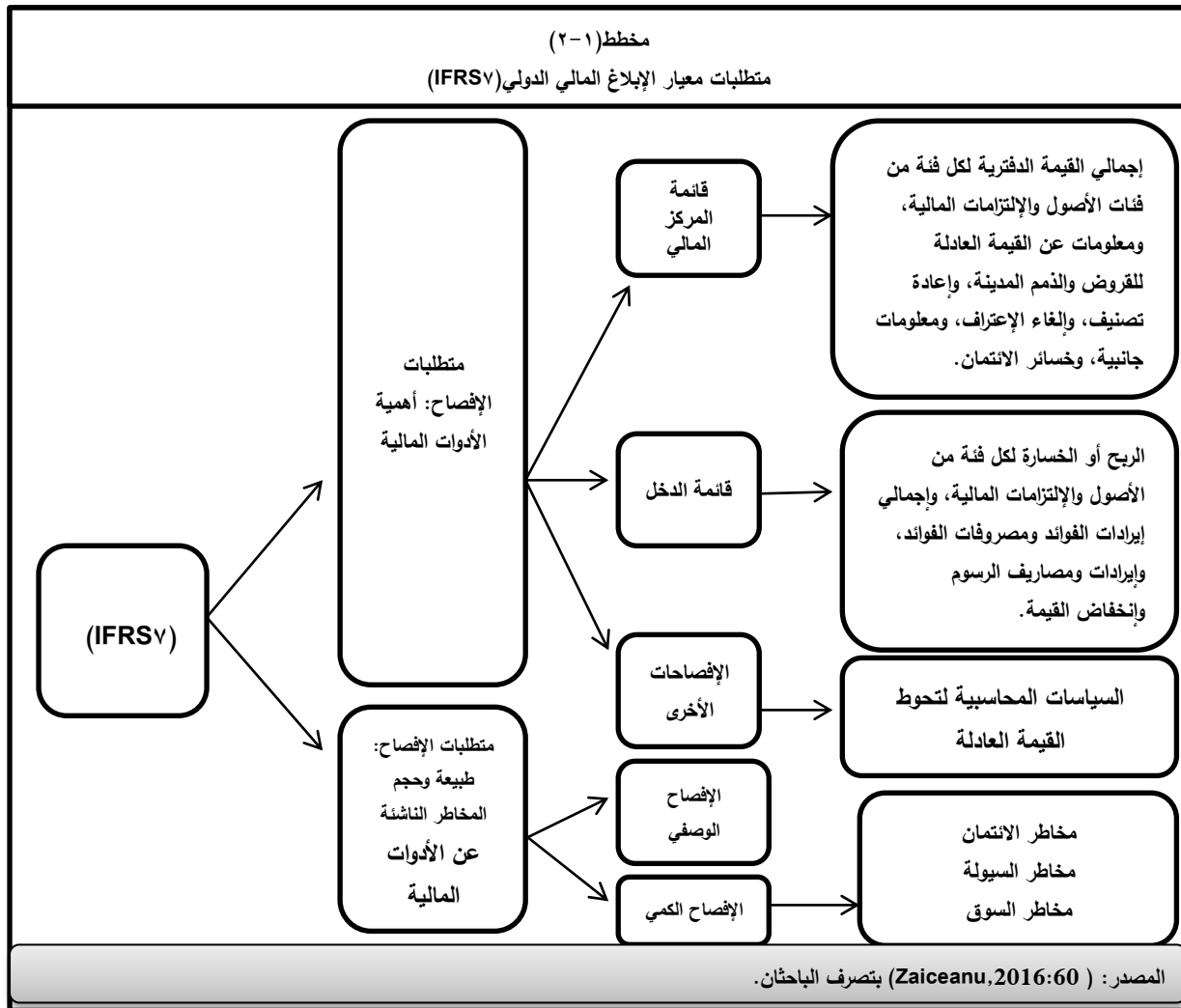
١. يستند تقييم المستوى الأول إلى الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المماثلة التي يمكن للوحدة الاقتصادية الوصول إليها في تاريخ القياس.

٢. إذا لم يكن من الممكن تقييم الأصل بإستعمال طريقة التقييم من المستوى الأول، فيجب العمل بالمستوى الثاني، ويستند في تحديد القيمة العادلة إلى أدوات مماثلة يمكن تحديد قيمة عادلة لها.

٣. يُعمل بالمستوى الثالث إذا لم يكن ممكناً العمل بالمستوى الثاني، إذ يستند هذا المستوى إلى نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموماً، دون الاعتماد على مدخلات قابلة للملاحظة.

٤. ثالثاً: **متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية: Requirements For Disclosure Of Financial Instruments**

يعرض المخطط (٢-١) نظرة تحليلية مبسطة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) كالآتي:



تقود متطلبات الإفصاح لاسيما على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) لبيان فائدة الأدوات المالية للوحدات الاقتصادية ومستوى المخاطر وطبيعتها المرتبطة بتلك الأدوات المالية (Mohammed & Lode, 2015:414)، إذ يتضح من المخطط (1-2) وجوب تطبيق المعيار على جميع الوحدات الاقتصادية التي تستعمل الأدوات المالية وبغض النظر عن طبيعتها وقيمتها في هذه الوحدات، وتعتمد متطلبات الإفصاح في الجانب الأول على مدى أهمية الأدوات المالية للوحدة الاقتصادية عن طريق الإفصاح بالقوائم المالية على وفق الفقرات التي حددها المعيار، ويُرَكِّز الجانب الثاني على المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية خلال وفي نهاية المدة وكيفية إدارة تلك المخاطر عن طريق إرشادات مفصلة واسعة على شكل خليط من الإفصاحات الوصفية والكمية، وتوفر الإفصاحات النوعية للمستفيدين الخارجيين معلومات عن أهداف الإدارة وسياساتها وعملياتها لإدارة تلك المخاطر، بالمقابل توفر الإفصاحات الكمية معلومات عن مدى تعرض الوحدة الاقتصادية للمخاطر بناء على المعلومات المقدمة داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسيين.

#### رابعاً: الإفصاح عن تحوط مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية Disclosure of Foreign Exchange Risk Hedges

**Exchange Risk Hedges:** تدخل الوحدات الاقتصادية في علاقة تحوط لتقليل التأثير السلبي للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في التدفقات النقدية وصافي الدخل، ويجرّ الاعتراف بالربح أو الخسارة من التحوط في صافي الدخل في مدة الخسارة نفسها أو الربح من المخاطر المغطاة، ويعرف هذا النهج كمحاسبة التحوط، إذ يمكن العمل بمحاسبة التحوط فيما يخص مشتقات العملات الأجنبية عند إستيفاء الوحدة الاقتصادية للشروط الآتية: (Hoyle, et al, 2013:403) (Christensen, et al, 2014:556)

١. أن يكون الغرض من المشتقات المالية هو التحوط من مخاطر التدفقات النقدية أو تعرض القيمة العادلة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.
٢. أن تكون المشتقات فعالة للغاية في مقاصة التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتعلقة بالبند المتحوط له.
٣. أن يجرّ توثيق المشتقات بشكل صحيح كتحوط.
٤. أن يكون التحوط ذا فاعلية<sup>(١)</sup> طوال مدة التحوط.

### المحور الثالث

#### تحوط أسعار الصرف ومخاطرها

مع عالمية الأسواق تنامت المخاطر لإتساع عمليات تبادل المنتجات والسلع، مما زاد الطلب للتحوط من هذه المخاطر، فمفهوم التحوط يدل على عملية تعويض التعرض لمخاطر الأعمال (Glaum & Klocker, 2011:5)، ويعرف التحوط بأنه إتخاذ موقف أو معاملة مصممة للتخفيف عن أو نقل مخاطر التعرض المالي إلى طرف آخر أو أي شيء يوفر الحماية من المخاطر المالية. (Middelberg, 2011:89)، ومنذ أواخر عام ١٩٩٠ ركزت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة على معايير الأدوات المالية، إذ جرى إدخالها في نهاية التسعينات ضمن إصدارات المعايير المحاسبية الدولية، وقد أثبتت إنها أكثر المتطلبات إثارة للجدل في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولي (IAS٣٢ و IAS٣٩)، ومع أوائل عام ٢٠٠٩ خضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) لضغوط من دول مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي للنظر في توجيهاتها وإجراء بعض التغييرات الجذرية على المعايير (Elliott & Elliott, 2009: 317)، والأداة المالية Financial Instrument تشنق قيمتها من سعر أو معدل من بعض البنود المحددة والتي من الممكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة من ضمنها الملكية ومعدلات الفائدة، ومعدلات التبادل

<sup>(١)</sup> فاعلية التحوط: إذ ينظر للفاعلية على مدى قدرة الأداة المشتقة تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له. (KPMG, 2011:2).

وغيرها (Lewis & Pendrill, 2004: 195)، فالمشتقات المالية أو المشتقات هي عقود مالية تستمد قيمتها من سعر الأصل الأساس، كالمخزون أو السلعة، أو حتى من المؤشر المالي الأساس كسعر الفائدة، ويمكن للمشتقات أن تقلل من المخاطر عن طريق توفير التأمين (الذي يشار إليه، في اللغة المالية بالتحوط) من زيادة المخاطر بسبب التكهن بالأحداث المستقبلية، وتوفر المشتقات طرقاً فريدة ومختلفة لاستثمار وإدارة الثروات التي لا توفرها الأوراق المالية العادية (Jarrow & Chatterjea, 2013:3).

**أولاً: أنواع المشتقات المالية: Types of Derivatives** المشتقات المالية لها أنواع مختلفة، فهي جزء من نتاج الهندسة المالية التي يجر إبتكارها وتجديدها باستمرار، ومن أبرز وأهم هذه الأنواع الآتي: (David, 2013:16-19)(Feng, 2007:12-13)

١. **العقود الآجلة: Forward Contracts** العقود الآجلة عقود متفاوض عليها بين طرفين لتسليم أو شراء سلعة أو عملة أجنبية بسعر وكمية وتاريخ تسليم متفق عليه مسبقاً، وقد يتطلب الاتفاق تسليم مادي فعلي للبضاعة أو يسمح بتسوية صافية (Beams ,et al, 2012: ٤١٠).

٢. **عقود المستقبلات: Futures Contracts** يعرف العقد المستقبلي بأنه عقد متداول في بورصة المشتقات يحدد على وفقه سعر لتسليم أصل محدد في تاريخ معين في المستقبل، كما هو الحال في العقد الآجل إذ يجب على الأطراف الوفاء بشروط العقد في تاريخ التسليم، وكذلك يتحدد السعر عند نقطة التداول، على عكس العقود الآجلة فإن الأصول التي يجر تسليمها تكون محددة قياسياً (كماً ونوعاً) وكلاهما تحدهما البورصة التي يجر التداول بها في المستقبل، وبالنتيجة فإن المستقبلات هي عقود موحدة يمكن إستعمالها للتحوط والأستثمار أو لأغراض المضاربة، كالأصول المالية الأخرى (Marroni& Perdomo, 2014:24).

٣. **الخيارات: Options** ويعرف الخيار (Option) بأنه ورقة مالية تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من أصل محدد ويسمى الأصل الأساس (Underlying Asset) بسعر محدد في أو قبل تاريخ محدد (Sundaram& Das, 2011:155).

٤. **المبادلات: Swap** المبادلة هي إتفاق بين طرفين لتبادل أو مبادلة التدفقات النقدية المستقبلية، ويحدد حجم هذه التدفقات النقدية ببعض الصيغ التي تقرر عند بدء العقد، وقد تكون المبادلة بعملة واحدة أو تتطوي على تبادل التدفقات النقدية بعملات مختلفة (Wilmott, 2007:350).

**ثانياً: سعر الصرف: Foreign Exchange** يُعرف سعر الصرف بأنه قيمة العملة الأجنبية مقابل قيمة العملة المحلية أو قيمة العملة المحلية مقابل من العملات الأجنبية (Auerbach& Kotlikoff, 1998 :348)، كما يعرف سعر الصرف ببساطة على أنه سعر عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر في مدة زمنية معينة (Ross, et al, 2013:947) (Meggison & Smart, 2009:729)، وتشتمل معاملات أسعار الصرف عديد من الأنواع يمكن توضيحها وإيجازها كالآتي: (Gandolfo, 2016:15-22)(Madura, 2015:65-72)

١. **سعر الصرف الفوري والآجل: Spot & Forward Exchange Rate** يعرف سعر الصرف الفوري بأنه السعر الذي يجر فيه تداول عملة ما مقابل أخرى في السوق الفورية (Madura, 2015:65)، فيما يعرف السعر الآجل بأنه السعر الذي يجر فيه تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية والتسليم في تاريخ مستقبلي محدد (Shapiro, 2014:53).

٢. **سعر الصرف الأسمي والحقيقي والفاعل: Exchange Rate Nominal, Real & Effective** يمكن إستعراض هذه الأسعار كالآتي:

أ. **سعر الصرف الأسمي: Nominal Exchange Rate** يعرف على أنه سعر العملة بعملة أخرى يرتفع بأرتفاع العملة الأخرى وينخفض بأنخفاضها (MacDonald, 2007:2).



ب. **سعر الصرف الحقيقي: Real Exchange Rate** هو عدد السلع الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من السلعة المحلية (Abel, et al,2014:485).

ج. **سعر الصرف الفعال: Effective Exchange Rate** يُعد تبادل أسعار الصرف بين أزواج العملات كافة (Pairs of Currencies) واحدة من مشاكل التعامل مع النقد الأجنبي سواء الفورية أم الآجلة، وهذا في حد ذاته لا يعطي ما يكفي من المعلومات لتحديد التقدير الإجمالي الفعلي أو انخفاض قيمة العملة مقابل جميع العملات الأخرى (79-78: Wood & Byrne, 1985)، ويوجد نوعان لسعر الصرف الفعال هما: (Solnik & Alstelind,2006:59) (McLeavey,2004:728)

(١). **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** وهو مؤشر يأخذ المعدل الموزون لسعر صرف العملة المحلية مقابل جميع العملات معدلاً مع التحركات النسبية في الأسعار الوطنية.

(٢). **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** وهو مؤشر يأخذ المعدل الموزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية.

٣. **سعر الصرف المتقاطع: Cross Exchange Rate** هو سعر الصرف المتقاطع على أنه سعر صرف عملتين، محسوبة من علاقتهما المشتركة بعملة ثالثة (Moffett, et al, 2015:125).

٤. **سعر الصرف التوازني: Equilibrium Exchange Rate** : يعرف سعر الصرف التوازني بأنه تحديد سعر العملة على وفق الطلب عليها ونسبة إلى إمداداتها، إذ يجر تحديد هذا السعر عند تساوي العرض مع الطلب على تلك العملة (Madura,2015:109).

**ثالثاً: أنظمة سعر الصرف: Exchange Rate Systems** أنظمة أسعار صرف عملات متعددة، وتعتمد على أنواع الأسواق لتحديد أسعار الصرف، من أهمها الآتي: (Shapiro,2014:89-98) (Madura,2015:189-198)

١. **نظام سعر الصرف الثابت: Fixed Exchange Rate System** هو نظام يجر على وفقه تحديد أسعار الصرف عند مستويات محددة رسمياً، وتكون الحكومة فيها ملتزمة بالحفاظ على سعر صرف مستهدف، والواقع أن سعر الصرف الثابت تحدد فيه الدولة قيمة عملتها الوطنية مقابل قيمة العملة الأجنبية كالدولار الأمريكي أو سلة من العملات، وتلتزم المصارف المركزية بالحفاظ على هذه المعدلات الرسمية عن طريق إلزامها بشراء وبيع عملاتها الخاصة بسعر صرف ثابت (Abel, et al,2014:482-483).

٢. **نظام سعر الصرف العائم الحر: Freely Floating System** يجر تحديد أسعار الصرف في ظل نظام السعر العائم الحر من تفاعل الطلب والعرض على العملات الأجنبية، ويكون سعر الصرف حراً لغرض التكيف والاستجابة للتغيرات في أنظمة الإقتصاد الكلي النسبية (Williamson, 2007:9).

٣. **نظام سعر الصرف العائم المدار: Managed Floating System** على وفق هذا النظام، يُعاد تحديد أسعار الصرف عن طريق المصرف المركزي في ظل سياسة مالية مستقلة عن تدخل الدولة إلا في حالات خاصة، كأداة للحفاظ على العرض والطلب لغرض تحقيق التوازن بين العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومتابعة النمو العام عن طريق قياس الإنتاجية والطلب (Friedman & Schwartz,1963:471).

٤. **نظام سعر الصرف المربوط: Pegged System** تطبق بعض البلدان هذا النظام، عن طريق ربط عملتها المحلية بعملة أجنبية واحدة أو بمؤشر للعملات، والجدير بالذكر أن قيمة العملة المحلية ثابتة من حيث العملة الأجنبية التي ترتبط بها، لكنها تتحرك على وفق تلك العملة مقابل العملات الأخرى، ويمكن للحكومة أن تربط قيمة عملتها بعملة مستقرة كالدولار الأمريكي، لأن ذلك يؤدي إلى إستقرار قيمة عملتها، وما يفرض سعر صرف العملة المربوطة مع الدولار

لأجل بقائها ثابتة، وعند تحرك قيمة العملة فإنها ستتحرك مقابل العملات الأخرى بالقدر نفسه الذي تتحرك فيه قيمة الدولار الأمريكي (Madura,2015:193).

٥. **نظام سعر الصرف الهجين: Hybrid System** يقوم هذا النظام على أساس الجمع بين الأنظمة المختلفة المبنية على النهج المرن بطريقة قابلة للأختبار القياسي الإقتصادي (MacDonald,2007:136)، فنظام سعر الصرف الهجين يجمع بين أنظمة سعر الصرف العائم الحر والعائم المدار والثابت، فهو يعطي السلطات النقدية المزيد من المرونة في التحول من نظام إلى آخر على أساس المتغيرات في سوق الصرف، لأجل تقليل التقلبات الحاصلة في هذه الأسواق وما يخدم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى (Aljandali, 2014 : 28).

٦. **نظام ترتيب المنطقة المستهدفة: Target-Zone Arrangement System** نظام تعويم مشترك إلى حد ما، ويجر ترتيبه بشكل تعاوني من الدول التي تتقاسم بعض المصالح والأهداف المشتركة، إذ يجر ترتيب المناطق المستهدفة لتلك البلدان بتعديل سياستها الإقتصادية الوطنية للحفاظ على أسعار صرفها ضمن هامش محدد عن أسعار الصرف المركزية الثابتة المتفق عليها بين تلك البلدان (Lera & Sornette, 2015:2).

#### رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف **Factors That Influence Exchange Rate**

تؤثر أسعار الصرف بشكل رئيس في التعاملات والأسواق والمؤسسات الخاصة والعامة (Boykorayev, 2008:6)، ويمكن تشخيص أهم العوامل الرئيسة التي يمكن أن تؤثر في أسعار صرف العملات بالآتي: (Madura,2015:112-120)

١. **معدل التضخم: Inflation Rate** عندما يكون التضخم في بلد ما أعلى بكثير من شركائه التجاريين، فإن سعر الصرف ينبغي أن يكون مرناً لتجنب ضعف تنافسية السلع والخدمات في الأسواق العالمية، وإذا كانت فروقات التضخم أكثر تقارباً بين البلدان التي لديها عمليات إقتصادية مشتركة، فإن المعدل الثابت سيكون الأفضل إستعمالاً من المعدل المرن (Carbaugh,2015:466).

٢. **سعر الفائدة الحقيقي: Real Interest Rate** تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية في أسعار صرف العملات، فأرتفاع معدل أسعار الفائدة لعملة البلد بالنسبة لمعدلات البلدان الأخرى سيجعل كل الأطراف الخارجية والداخلية يتجهون بأجراء تعاملاتهم من العملات الأخرى إلى التعامل بعملة البلد للإفادة من أرتفاع أسعار هذه العملة وستكون النتيجة النهائية هي إنخفاض قيمة عملات البلدان الأخرى في غياب تدخل حكومي، مع ثبات العوامل الأخرى (Shapiro,2014:55) (Boykorayev, 2008:34).

٣. **مستويات دخل الأفراد: Income Levels** تعتمد الصادرات والواردات في بلد ما على عوامل كثيرة، فعندما ينفق المستهلكون والوحدات الإقتصادية أكثر على الإستهلاك والأستثمار فإن بعض هذا الإنفاق يذهب نحو شراء السلع الأجنبية، ويعتمد هذا الإنفاق على مستويات الدخل (Baumol & Blinder, 2012:159).

٤. **الرقابة الحكومية: Government Controls** تحاول أغلب البلدان النامية التأثير بقوة في تحديد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، عن طريق مصارفها المركزية التي تتحمل مسؤولية كبيرة في إدارة عمليات أسعار الصرف، ففي الإقتصاد المفتوح يُعد النجاح في تثبيت أسعار الصرف وسيلة ملائمة لتقييم الإلتزام بالتضخم المنخفض (Ratti, 2017 : 679).

٥. **التوقعات: Expectation** تؤثر توقعات السوق في تحديد أسعار الصرف المستقبلية، على غرار الأسواق المالية الأخرى، إذ تتفاعل أسواق العملات الأجنبية مع أي أخبار لتوقعات إقتصادية أساسية قد يكون لها تأثير في المستقبل، بما في ذلك النمو وآفاق وتصورات الأستقرار السياسي (Moffett,2015:109).

**خامساً: مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية: Foreign Exchange Risk** تمثل تعرضات مخاطر العملات الأجنبية المحتملة التي تواجه الوحدات الاقتصادية لاسيما التي لديها أعمال تجارية دولية أو تتعامل بالعملات الأجنبية من المفهوم العام للتعرض من تلك المخاطر، عن طريق قياس مدى تأثير الوحدة الاقتصادية بتغيرات أسعار الصرف، وعادة ما يجر الاعتراف بمخاطر صرف العملات الأجنبية بأربعة أنواع منفصلة من التعرض للمخاطر هي: (Saterborg, 2010:20)(Feng,2007:9-10)

١. **تعرض المعاملات: Transaction Exposure** يعرف بأنه أثر التغير غير المتوقع في سعر الصرف الناتج من التدفق النقدي عن فروقات العلاقات التعاقدية التي جرى إدخالها قبل التغير في سعر الصرف في أول العقد، والتسوية بعد التغير في سعر الصرف في وقت إجراء التسوية (Homaifar, 2004: 224).

٢. **تعرض التحويلات: Translations Exposure** تُعزى هذه المخاطر عند تأثير التغيرات في أسعار الصرف على قائمة المركز المالي الموحد للوحدة الاقتصادية الأم عند تقييم الأصول والالتزامات الأجنبية بشكل رئيس على الوحدات الاقتصادية التابعة الأجنبية، وعادة ما تقاس مخاطر التحويل بالشروط الصافية (صافي الأصول الأجنبية مطروح منها صافي الخصوم الأجنبية) (Dohring,2008:2).

٣. **التعرض التشغيلي: Operational Exposure** يتطلب التعرض التشغيلي للوحدة الاقتصادية التنبؤ وتحليل جميع تعرضات الوحدة الاقتصادية في المستقبل جنباً إلى جنب مع التعرضات المستقبلية لجميع منافسي الوحدة والمنافسين المحتملين في جميع أنحاء العالم، ويقاس التغير في القيمة الحالية للوحدة الاقتصادية الناتجة عن أي تغيير في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للوحدة نتيجة للتغير غير المتوقع في معدل التحويل (Brucaite & Yan, 2011:16-17).

٤. **التعرض الاقتصادي: Economic Exposure** ينظر على أنه التعرض المشترك للمعاملات والتشغيلي، فهو التعرض الناجم عن التقلبات العشوائية في أسعار الصرف في الأرباح الحالية والمستقبلية والتدفقات النقدية والاستثمارات (Karlsson & Palm, 2012:11).

**سادساً: التحوط من مخاطر سعر الصرف: Hedging The Exchange Rate Risk** تشير مخاطر صرف العملات الأجنبية إلى احتمال أن يؤدي التغير غير المتوقع في أسعار الصرف إلى تغير قيمة العملة الرئيسية إذا كان من المتوقع الحصول على مدفوعات نقدية ومقبوضات بالعملة الأجنبية من مصدر أجنبي (Mugi, 2015:2)، وبشكل رئيس لأجل التحوط المالي للمعاملات بالعملة الأجنبية يفترض الآتي: (Bogicevic, 2013:147)

١. وجود مخاطر صرف العملات الأجنبية.  
٢. وجود البند المتحوط له (المركز الناتج عن مخاطر العملات).  
٣. استعمال أداة التحوط للحماية من مخاطر صرف العملات الأجنبية.  
ويجر تركيز مجتمع الأعمال على مخاطر العملة بالإستناد إلى الحقائق الآتية: (Choi & Meek, 2011: 428)

١. مخاطر الصرف الأجنبي من أكثر أشكال المخاطر التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات شيوياً.  
٢. يرى التنفيذيون الماليون المؤثرون في أن مخاطر الصرف الأجنبي هي واحدة من أصعب المخاطر الخارجية التي ينبغي على المديرين الماليين التعامل معها.  
٣. مفاهيم إدارة المخاطر والمعالجات المحاسبية المرتبطة بمخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر موازية لتلك التي تتعرض لها أسعار الفائدة والسلع ومخاطر أسعار الأسهم.

وبناء على ذلك فإن تحوط العملات هو ارتباط بالمكاسب والخسائر الناتجة عن مشنقات العملات (أدوات التحوط) بخسائر أو مكاسب على البنود التي هي مؤشرات تحوط العملات، وتدخل الوحدات الاقتصادية في عقود التحوط للحد من الآثار السلبية للتغيرات في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وصافي الأرباح، عن طريق معاملة محاسبية محددة تسمح

بعد تسوية التحوط بتساوي التغيرات في قيمة كل من بنود التحوط وأدوات تحوط العملة في المدة نفسها، والتي تندرج ضمن محاسبة التحوط بالعملات (Bierman et al, 1991:6).

ما سبق يرى الباحثان أن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تنشأ من تعامل الوحدات الاقتصادية بعملات غير العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية، والتي باتت من الأعمال اليومية لأغلب الوحدات الاقتصادية، فإدارة هذه المخاطر وعملية الإبلاغ المالي تُعد من أهم من الموضوعات التي تشغل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، فضلاً عن الوحدات الاقتصادية والمستفيدين من التقارير المالية، وكيفية التحوط من هذه المخاطر والآليات المتبعة في تجنب هذه المخاطر والحد منها.

## المحور الرابع

### مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف

جرى التركيز في هذا المحور على الشركات التي تتعامل بأنشطة التحويل لغرض توضيح القصور في واقع حال البيئة المحاسبية العراقية وما تعانيه من تأخير في مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال العالمية من جهة، والواقع الذي يشهده الإقتصاد العالمي في أنشطة التحوط من المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى، لذلك أختيرت عينة لنتشمل على شركة عراقية وأخرى عربية وثالثة أجنبية لبيان ومقارنة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية مع الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العربية والأجنبية فيما يتعلق بالتحوط من أسعار الصرف الأجنبية، كما ويبين الجدول (٣-١) نبذة عن شركات التحويل المالي المشاركة في نافذة بيع العملة للمصرف المركزي العراقي خلال مدة البحث وهي كالاتي:

جدول (٣-١) نبذة عن شركات التحويل المالي الداخلة في المزااد العلني للعملة للمصرف المركزي العراقي						
أسم الشركة	عنوانها	رأسمالها الحالي	تاريخ التأسيس	عدد المساهمين	عدد الفروع	التصنيف
١. شركة الطيف للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠٠٦/١/٨	٣٨ مساهم	١٨ فرع	A
٢. شركة الحرير للتحويل المالي	المقر الرئيس النجف الأشرف	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠٠٨/١٠/٩	١٠١ مساهم	—	A
٣. شركة الأمين العربية للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	١ مليار دينار عراقي	١٩٩٩/١١/٢٤	من يملكون ٥% فأكثر (١٠) مساهم	٥ فروع أضافة للمقر الرئيس	A
٤. شركة اللؤلؤ للتحويل المالي <sup>(٢)</sup>	المقر الرئيس ديالى	٤٥ مليار <sup>(٣)</sup> دينار عراقي	٢٠١٠/٣/٩ <sup>(٤)</sup>	٢٣ مساهم	—	B
٥. شركة عطاء الغري للتحويل	المقر الرئيس بغداد	١٥ مليار دينار عراقي	٢٠٠٩/٧/٢٨	٨ مساهم	—	C

(١) كل من شركة اللؤلؤ وعطاء الغري وعبر القارات من الموقع الرسمي للمصرف المركزي العراقي (https://cbi.iq/page/25).

(٢) على وفق الكتاب الصادر من هيئة الأوراق المالية ذي العدد ٥٩/١٣ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١، لم تقدم الشركة تعهد بأن رأسمال الشركة مطابق للأسهم المصدرة (www.isx-iq.net/isxportal/portal/storyDetails.html?type=2...2358).

(٣) على وفق الكتاب الصادر من سوق العراق للأوراق المالية ذي العدد ١٦٢٩ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٨، لم تستكمل الشركة شروط طلب أدرج أسهم الشركة في السوق آنفاً (www.isx-iq.net/isxportal/portal/storyDetails.html?storyId=5311).

المالي						
٦. شركة المنافع للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠١٠/٨/١٧	١١ مساهم	٢ فرع	C
٧. شركة مؤتة للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠٠٥/١١/٢٩	١٠ مساهم	٣ فروع	C
٨. شركة عبر القارات للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠١٠/٥/١٩	—	—	C
٩. شركة النبلاء للتحويل المالي	المقر الرئيس بغداد	٤٥ مليار دينار عراقي	٢٠٠٧/٧/١٥	١٥ مساهم	٣ فروع	D

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات المدرجة أعلاه (<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companysList.html>).

ولأغراض البحث أعتمد الباحثان على بيانات شركة الطيف للتحويل المالي لأسباب عدة أهمها:

١. أنها ضمن تصنيف (A) في نافذة بيع العملة خلال مدة البحث.
  ٢. لديها أكثر عدد فروع موزعة في المحافظات.
  ٣. توفر بياناتها، فضلاً عن الكتلة النقدية التي تمتلكها من العملة الأجنبية الكبيرة مقارنة مع الشركات الأخرى.
  ٤. سمعتها الطيبة في أسواق تداول العملات على مستوى البلد والمستوى الخارجي.
  ٥. أغلب تعاملاتها الخارجية مع شركة (Western Union) الأمريكية (العينة الأجنبية).
- فضلاً عن اختيار شركة بنك دبي التجاري ش.م.ع. لأنها تمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إمتثالاً تاماً وتشابه النشاط وتوفر البيانات المالية، واختيار الباحثان لها كمثل شركات التحويل في بيئة عربية، واختيار شركة ويسترن يونين للتحويل المالي الأمريكية (Western Union) كشركة أجنبية، كونها واحدة من أكبر الوحدات الإقتصادية في مجال التحويل المالي والخبرة الكبيرة المتراكمة والشاسعة في التحويل المالي وفروعها الكبيرة والكثيرة في دول العالم، فضلاً عن توفر بياناتها المالية وتشابه نشاطها، ولديها نشاط واسع في العراق، وما توفره لزيائنها من فئات الأعمال في القدرة على التحوط من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

### أولاً: تحليل إلتزام عينة البحث بالتحوط من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

يجر التحقق بأن وحدة إقتصادية ما تتحوط لأسعار الصرف الأجنبي عن طريق الإشارة إلى ذلك بقوائمها المالية والإيضاحات الملحق بها، أي الإفصاح عن أنها تتعرض لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي، ولتجنب هذه المخاطر فإنها تتحوط بالدخول بعقود تحوط للأحداث الحالية والمتوقعة من هذه المخاطر، وعلى وفق ذلك نجد الآتي:

١. أن شركة الطيف للتحويل المالي العراقية لم تدخل في أي عقود تحوط من مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في عملياتها المالية بكل أشكالها، أما قامت بتجنب مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عن طريق إنشاء مخصص مخاطر تقلبات أسعار الصرف بنسبة ٢% من مبلغ صافي الربح بعد الضريبة في قائمة المركز المالي، والذي أضافته إلى المخصص المتراكم لهذا الحساب من عام (٢٠١٥) دون الحاجة إلى تغطية المخاطر من أسعار الصرف التي تتعرض لها الشركة، بمعنى أن الشركة لم تتعرض لأي مخاطر من أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مدار السنة المالية المنتهية (٢٠١٦)، وهذا الجانب مدعاة للتساؤل عن تعرض الوحدات الإقتصادية العراقية بشكل عام لهذه

(٥) دليل البحث العراقي الموقع الرسمي للفرع الرئيس للشركة (ataa\_alkaer@yahoo.com).

المخاطر من عدمه، أم أنها تتعرض لهذه المخاطر ولكنها غير جوهرية، والواقع الحالي الظاهر في القوائم المالية لم يشير إلى أنها تعرضت لأي مخاطر بسبب المبلغ الذي جرى تخصصه وأضيف إلى المخصص المتراكم، فضلاً عن رأي مراقب الحسابات الذي لم يشر في تقريره عن أي معلومة عن تقلبات أسعار الصرف وأثر مخاطرها في عدالة القوائم المالية، وهل تُعد هذه المخاطر ذات آثار جوهرية أم غير جوهرية وما الأسباب التي دعت إلى ذلك؟.

٢. وعلى الجانب الثاني من عينة البحث للشركات العربية وهي بنك دبي التجاري ش. م. ع.، فقد أفصحت الشركة الإماراتية عن تحوطها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في القوائم المالية والإيضاحات المرافقة بها، إذ بينت عملية القياس والإفصاح عن الأدوات المالية على أنها تتجنب المخاطر العامة التي تتعرض لها الشركة ومخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بصورة خاصة، وجرى عرض القوائم المالية الموحدة لهذه الشركة مع القوانين ذات العلاقة المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

٣. وفيما يتعلق بالشركات الأجنبية من عينة البحث وهي شركة (Western Union)، فقد تبنت الشركة في عمليات التحوط بشكل عام والتحوط من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل خاص على وفق ما أوردته في قوائمها المالية الموحدة والإيضاحات المرافقة بها، وبشكل يتناسب مع حجم الشركة على مستوى العالم وفي عملياتها مع زبائنها على أساس السعر الآجل لتسهيل أعمالهم وتجنبهم المخاطر من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، فضلاً عن الأرباح التي تجنيها من عقود الأدوات المالية عما هو عليه في عمليات السعر الفوري عن طريق الدخول في عقود مع أطراف خارجية في أسواق عقود المشتقات المالية ومع ما يتناسب مع حجم العقود التي أبرمتها مع زبائنها، إذ حققت منافعاً وأرباحاً من هذه العقود في السنة المالية المنتهية ٢٠١٦ بمقدار (٤٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمان وأربعون مليون دولار، وتتجنب الشركة في العمليات قصيرة الأجل التعرض لمخاطر التعاملات بالعملة الأجنبية بإبرام عقود قصيرة الأجل للعملة الأجنبية الآجلة، والتي يجر دفعها في تواريخ إستحقاق تصل إلى بضعة أيام أو حتى شهر واحد، لمقابلة تقلبات أسعار الصرف بين بدء المعاملة والتسوية في اليوم اللاحق من العملية، فضلاً عن التحوط لتعرض العملات الأجنبية والمراكز الأخرى للأصول والالتزامات المتوسطة الأجل، عن طريق الدخول في عقود تحوط من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي عادة ما يكون إستحقاقها أقل من سنة واحدة، لمقابلة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على هذه المراكز.

### ثانياً: الإعراف والقياس والإفصاح للأدوات المالية في عينة البحث:

عند نشوء الأداة المالية كأصول مالية أو التزامات مالية أو حقوق ملكية على الشركة، عندئذ يجر الإعراف بهذه الأداة المالية وتصنيفها ومن ثم قياس قيمتها والإفصاح عنها في قوائمها المالية وعلى وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ولمقارنة كيفية الإعراف والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية في عينة البحث، يعرضها الباحثان كالتالي:

١. شركة الطيف للتحويل المالي العراقية: يوضح الجدول (٤-١) البنود التي تتعلق في إعراف وقياس الأدوات المالية لشركة الطيف للتحويل المالي العراقية وكالتالي:

جدول (١-٤)	
البنود التي تتعلق بالإعتراف والقياس للأدوات المالية لشركة الطيف للتحويل المالي العراقية	
١. التصنيف :	حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية عند الإعتراف المبدئي الأدوات المالية على تصنيفها إلى فئات، فالشركة لم تدخل في أي عقد مالي، ما يدل على عدم دخولها في أي عمليات تحوط على الصعيد العام وعلى تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل خاص، لذا لم تجر أي عملية تصنيف.
٢. الإعتراف المبدئي:	أعتمدت الشركة مبدأ الاستحقاق كأساس لسياساتها المحاسبية، ولم يحدث أي تغيير لهذه السياسات، وعلى وفق القوانين والتعليمات العراقية المرعية والنافذة، بمعنى أنها لم تدخل في عملية شراء أو بيع للأدوات المالية، لأجل الإعتراف مبدئياً بتلك الأدوات.
٣. القياس اللاحق:	عدم وجود أي أدوات مالية يدل على عدم وجود أي قياس لاحق لها.
٤. إلغاء الإعتراف:	توضح هذه العملية على أن هناك تسوية أو إلغاء أو إنتهاء العقد المالي، وعدم دخول الوحدة في أي عقد مالي للأدوات المالية يؤكد على عدم وجودها.
٥. الأرباح والخسائر عند إعادة القياس:	عمليات الأرباح والخسائر عند إعادة قياس الأدوات المالية لا وجود لها في هذه الشركة، كونها لم تدخل بأي عقد مالي.
٦. قياس الكلفة المطفأة	فيما يتعلق بقياس الكلفة المطفأة للأصول والإلتزامات المالية لا وجود لها أيضاً.
٧. تحديد وقياس تدني القيمة:	لم تدخل الشركة بأي عقد مالي ينتج عنه أدوات مالية مما ينفي وجود أي عمليات إنخفاض قيمة للأصول المالية.
المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على التقرير السنوي لشركة الطيف للتحويل المالي العراقية للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.	

ما سبق يتبين أن شركة الطيف للتحويل المالي العراقية، قامت بإعداد تقريرها السنوي على وفق القوانين والتعليمات العراقية النافذة لغاية إعداد التقرير، والذي منح الشركات المالية العراقية حرية الدخول بعقود تحوط مالية على أن تبين آلية عملها على وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، وذلك في ضوء ما نصت عليه القاعدة المحاسبية العراقية (٦) في الملحق رقم (١) المشتقات المالية في البند ١٥ كالاتي<sup>(١)</sup>:

أ. الفقرة (٤) إعداد كشف توضيحي بالمشتقات المالية وما أنواعها (العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلات، الخيارات).

ب. الفقرة (٥) آلية إحتساب الإحتياطيات والمخصصات الخاصة بالمشتقات المالية، وحركتها في المدة المحاسبية. تسمح هذه القاعدة بقيام الشركات العراقية بالدخول في عقود مالية دون الدخول في تفاصيل توضح عملها بشكل كامل، ولم تدخل شركة الطيف للتحويل المالي في أي عقد مالي على وفق ما جرى الإفصاح عنه في قوائمها المالية، فضلاً عن عدم إستعمالها لمخصص مخاطر تقلبات أسعار الصرف الذي جرى إستقطاعه من صافي الربح بعد الضريبة، وإنما إضافته إلى المخصص المتراكم في السنة المنتهية (٢٠١٥)، وما هو إلا دليل على بُعد الشركات العراقية عن فهم بيئة الأعمال الخارجية، فضلاً عن قصورها لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

٢. بنك دبي التجاري ش.م.ع. في دولة الإمارات العربية المتحدة: يبين الجدول (١-٥) مدى إمتثال البنك إلى المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بالتحوط بشكل عام والتحوط من أسعار الصرف الأجنبي بشكل خاص وكالاتي:

<sup>(١)</sup> لم يجري أي تعديل على القاعدة المحاسبية (٦) منذ إصدارها وبما يتلائم مع التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، والمتعلقة بالأدوات المالية (IAS32, IAS39, IAS21) و (IFRS7, IFRS9).

جدول (١-٥)	
البنود التي تتعلق بتصنيف والإعتراف والقياس للأدوات المالية لبنك دبي التجاري ش.م.ع.	
١. التصنيف :	قام البنك بتصنيف الأصول المالية عند الإعتراف المبدئي على شكل فئات هي: ١. تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر، والتي تشمل فئتين فرعيتين: أ. أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة. ب. الأصول المالية التي يجر بيانها بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر عند الإعتراف المبدئي. ٢. القروض والتسليفات. ٣. الإستثمارات المحتفظ بها حتى الأستحقاق. ٤. الإستثمارات المتاحة للبيع.
٢. الإعتراف المبدئي:	يجر الإعتراف مبدئياً بشراء أو بيع الأدوات المالية في تاريخ المعاملة.
٣. القياس اللاحق:	يقوم البنك بالقياس اللاحق بالقيمة العادلة أو الكلفة المطفأة للأصول والإلتزامات المالية.
٤. إلغاء الإعتراف:	عمل البنك بإلغاء الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية وبما نص عليه القانون الإتحادي للدولة.
٥. الأرباح والخسائر عند إعادة القياس:	عند حدوث تغيرات جوهرية للإستثمارات المالية، يقوم البنك بالإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن هذه التغيرات بما نصت عليه قوانين الدولة وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.
٦. قياس الكلفة المطفأة:	يستعمل البنك الكلفة المطفأة للأصول والإلتزامات المالية، التي لم تقاس بالقيمة العادلة، بإستعمال طريقة الفائدة الفعلية، والتي على وفقها تخفض الدفعات النقدية أو المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع للأصول أو الإلتزامات المالية، والتي ينتج عنها القيمة الفعلية (الدفترية) للأصول أو الإلتزامات المالية.
٧. تحديد وقياس تدني القيمة:	يمكن للبنك تخفيض قيمة الأصول المالية فقط، بوجود دليل مادي وموضوعي على إنخفاض قيمة الأصل أو مجموعة من الأصول المالية، وينتج عنها خسارة لأصل المالي بعد الإعتراف المبدئي، والتي بدورها تؤثر في التدفقات النقدية المستقبلية.
المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك دبي التجاري ش.م.ع. للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.	

في ضوء ما سبق يرى الباحثان أن بنك دبي التجاري وعلى وفق تقريره السنوي صنف الأصول المالية عند الإعتراف المبدئي في أربع فئات، كما يجر الإعتراف بشراء أو بيع الإستثمارات في الأوراق المالية في تاريخ المعاملة (الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأوراق المالية)، أما الفئة الثانية فهي الإعتراف بالقروض والتسليفات والذي يحدث عند تقديم المبالغ النقدية إلى المقرضين، والجدير بالذكر أن الإعتراف مبدئياً بالأصول المالية بالقيمة العادلة والتي تكون قريبة من الكلفة مضافاً إليها كلف المعاملات لكافة الأصول المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر، ويجر إلغاء الإعتراف بالأصول المالية عند إنتهاء الحق بإستلام التدفقات النقدية من الأصول المالية أو عند قيام الشركة بصورة فعلية بنقل المخاطر وإمتيازات الملكية كافة لهذه الأصول، ويحدث إيقاف الإلتزامات المالية عندما يجر تسوية الإلتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو إنتهاؤها، وعند إجراء القياس اللاحق للأصول المالية المتاحة للبيع عن طريق الأرباح والخسائر يجر تسجيلها بالقيمة العادلة، فضلاً عن قيام البنك بتسجيل الأصول المالية غير المرحلة بالقيمة العادلة بعد تنزيل مخصصات تدني القيمة بالكلفة المطفأة.

٣. شركة **Western Union**: يبين الجدول (١-٦) مدى إلتزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة وكالاتي:



جدول (٦-١)	
البند الذي تتعلق بالتصنيف والإعتراف والقياس الأدوات المالية لشركة Western Union	
١. التصنيف :	تتماثل مع المعايير المحاسبية الدولية في أغلب بنود التصنيف الأصول والإلتزامات المالية.
٢. الإعتراف المبدئي:	يُعد تاريخ المعاملة للأصول والإلتزامات المالية إعتراف مبدئي كأدوات مالية.
٣. القياس اللاحق:	يحدث القياس اللاحق عند التغير في قيمة الأداة المالية أما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة.
٤. إلغاء الإعتراف:	تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف عند إنتهاء أو إلغاء العقد للأداة المالية.
٥. الأرباح والخسائر عند إعادة القياس:	تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في إعادة القياس وعلى وفق القيمة التي جرى الإعتراف مبدئياً بها.
٦. قياس الكلفة المطفأة:	الأصول والإلتزامات المالية التي لم تصنف على قياس القيمة العادلة يجر قياسها على وفق الكلفة المطفأة، وتخفف بأقساط منتظمة أو غير منتظمة من العمر الإنتاجي للأصل أو الإلتزام المالي.
٧. تحديد وقياس تدني القيمة:	تعترف الشركة بالإخفاض بقيمة الأصول عند وجود تغير موضوعي وجوهري على جزء أو كل الأصول المالية.
المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على التقرير السنوي لشركة Western Union للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.	

على وفق ذلك نجد أن الشركة الأمريكية قد تبنت رأي مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB)، فضلاً عن الإفصاح عن القوائم المالية على وفق مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في العديد من فقراتها كنوع من المقارنة للوحدات الإقتصادية المتماثلة والتي تطبق معايير المحاسبة الدولية، إذ لا يوجد إختلاف واضح في التصنيف والإعتراف المبدئي للأصول والإلتزامات المالية بين المجلسين، إلا الأختلاف في القياس اللاحق والتغيرات اللاحقة عن الإلتزامات المالية التي يمكن قياسها بالقيمة العادلة، إذ لا تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بإعادة إدراج المبالغ المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى صافي الدخل عند إلغاء الإعتراف بالإلتزامات ( إذا جرى تسويتها قبل الأستحقاق)، في حين أن ذلك مطلوب على وفق معايير المحاسبة المالية، وركزت شركة Western Union في تقريرها السنوي على الأستثمارات المالية في تصنيفها والإعتراف والقياس على أساس الكلفة المطفأة والحالية وإجمالي الأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتج الصافي عنها.

وجرى تحديد مدى قيام الوحدات الإقتصادية عينة البحث بتحديد القيم العادلة لأصولها وإلتزاماتها، والتي يجر الإعتراف بها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة على وفق التسلسل الهرمي الذي حددته المعايير المحاسبية الدولية وعلى أساس المستويات الثلاثة من المدخلات لقياس القيمة العادلة وكما مبين في الجدول (٧-١) الآتي:

جدول (٧-١)				
التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية				
المستوى	الأسعار المعلنة على وفق ما حدده مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)	(TMT) <sup>(٧)</sup>	(CBD) <sup>(٨)</sup>	(W.U.)
المستوى الأول:	الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول والإلتزامات المالية المماثلة.	x	✓	✓
المستوى الثاني:	الأسعار المدرجة للأصول أو الإلتزامات غير أسعار المستوى الأول للأصول والإلتزامات المالية المماثلة وأسعار مدرجة في الأسواق غير النشطة أو المدخلات الأخرى التي يمكن ملاحظتها أو يمكن إثباتها عن طريق بيانات السوق القابلة للملاحظة لمدة طويلة بشكل كبير أو أساليب تقييم أخرى تكون على شكل مدخلات مهمة جرى ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.	x	✓	✓

(٧) TMT: الرمز الأجنبي لشركة الطيف للتحويل المالي العراقية (علامة تجارية).

(٨) CBD: Commercial Bank of Dubai: بنك دبي التجاري ش. م . ع.

المستوى الثالث:	مدخلات غير قابلة للرصد مدعومة بنشاط سوقي قليل أو معدوم والتي تُعد جوهرية للقيمة العادلة للأصول والالتزامات، وتتضمن بنوداً يجرّ تحديدها عن طريق أحكام أو تقديرات مهمة من الإدارة.	x	x	x
المصدر: من اعداد الباحثين على وفق المعايير المحاسبية الدولية وبالاعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث.				

يتضح أن الشركة العراقية لم تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، في حين إلتزمت كل من الشركة العربية والأجنبية. **ثالثاً: آلية تطبيق عمل المشتقات المالية للشركات عينة البحث** يمكن بيان إستعمال عينة البحث للمشتقات المالية لتجنب مخاطر بيئة الأعمال التي تواجهها عن طريق الجدول (٨-١) وكالآتي:

جدول (٨-١) مدى تطبيق عينة البحث للمشتقات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية			
البيان	شركة الطيف للتحويل المالي العراقية	بنك دبي التجاري ش.م.ع.	شركة Western Union
التصنيف	لا يوجد	يوجد	يوجد
الإعتراف المبدئي وإعادة القياس	لا يوجد	يوجد	يوجد
إلغاء الإعتراف	لا يوجد	يوجد	يوجد
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس	لا يوجد	يوجد	يوجد
توثيق التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
أختبار فاعلية التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط القيمة العادلة	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط التدفقات النقدية	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط من تقلبات أسعار الصرف	لا يوجد	يوجد	يوجد
إيقاف محاسبة التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث لسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١..			

إذ يمكن عرض آلية تطبيق عمل المشتقات المالية للشركات عينة البحث كل على حدة وكالآتي:

١. شركة الطيف للتحويل المالي العراقية: لم تلتزم الشركة في تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ولاسيما معايير الإبلاغ المالي عن التحوط، إذ جرى قياس أصولها والالتزامات على وفق الكلفة التاريخية وذلك بسبب عدم تطبيقها أساس القيمة العادلة في تقريرها السنوي عينة البحث، فضلاً عن عدم إستعمالها لأي أداة مالية لغرض التحوط على الرغم من عملها الرئيس التحويل المالي، ما يشير إلى أنها لم تدخل في أي عقود تحوط مالية على الرغم أن عملها الرئيس هو التحويل المالي، أي أنها لم تتحوط في أعمالها سواء داخل البلد أو خارجه، وبالنتيجة يتضح من تقريرها إلى عدم وجود أي تصنيف وإعتراف وقياس لأي أداة مالية أو أي متطلبات أخرى حددتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ذات الصلة.
٢. بنك دبي التجاري ش.م.ع.: أكد البنك على إبرام عقود أدوات مالية مشتقة كما جاء في التقرير السنوي والتي تمثلت بالعقود الآجلة والمستقبلية والمبادلات والخيارات في كل من أسواق المال وأسواق أسعار الصرف الأجنبي، ويوضح الشكل (٩-١) هذه العقود:

**شكل (٩-١)**  
**بيان قيم المشتقات المالية الموجبة والسالبة لبنك دبي التجاري ش.م.ع.**

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
أدوات تغطية التدفقات النقدية	٢,٠٤٧	١,٣٥١	٨٩,٣٤٥	-	-	٢٩,٧٥١	٥٩,٥٩٤
أدوات تغطية القيمة العادلة	١٦,٠٩٢	٢,٨٠٥	٥٥٥,١٤٤	-	-	١١٤,٦٦٩	٤٤٠,٤٧٥
عقود صرف عملات أجنبية آجلة وموجودات مشتقة أخرى	٥٩,١٩١	-	٥,٢٨٦,٤٧٣	٢,٤٨١,٧٥٨	٦٦١,٨٠٢	٩٠٣,٩٩٤	١,٢٣٨,٩١٩
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومطلوبات مشتقة أخرى	-	٥١,٢٨٢	٣,٣٢٠,١٩٧	١,٤٣٥,٢٣٧	٤٦٣,١٠٩	٤١١,٧٧٦	١,٠١٠,٠٧٥
	٧٧,٣٣٠	٥٥,٤٣٨	٩,٢٥١,١٥٩	٣,٩١٦,٩٩٥	١,١٢٤,٩١١	١,٤٦٠,١٩٠	٢,٧٤٩,٠٦٣

المصدر: التقرير السنوي لبنك دبي التجاري ش.م.ع. لسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.

٣. شركة Western Union: تتألف عقود المشتقات المالية من البنود المبينة في الإيضاحات المرافقة في التقرير السنوي للشركة والتي يلخصها الجدول (١٠-١) كالآتي:

**جدول (١٠-١)**  
**ملخص القيمة العادلة للمشتقات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة لشركة Western Union في ٢٠١٦/١٢/٣١ (بالملايين)**

الإلتزامات المشتقة		الأصول المشتقة		البيان	
القيمة العادلة		القيمة العادلة			
١٢/٣١	٢٠١٥	١٢/٣١	٢٠١٦	موقعها بقائمة المركز المالي	موقعها بقائمة المركز المالي
<b>تحوط المشتقات المالية</b>					
—	—	٧.٦	٦.٧	أصول أخرى	تحوطات القيمة العادلة لمعدلات أسعار الفائدة
٢.٤	١.٢	٥٩.٧	٤٨.٤	أصول أخرى	تحوطات التدفق النقدي للعملة الأجنبية
٢.٤	١.٢	٦٧.٣	٥٥.١		الإجمالي
<b>تحوط المشتقات المالية غير المؤهلة:</b>					
٢٧٧.١	٢٥٨.٣	٣٢٦.١	٣٠٧.٢	أصول أخرى	عمليات فنة حلول أعمال للعملة الأجنبية
٤.٢	٢.٨	٢.٩	٣.٣	أصول أخرى	العملات الأجنبية
٢٨١.٣	٢٦١.١	٣٢٩.٠	٣١٠.٥		الإجمالي
٢٨٣.٧	٢٦٢.٣	٣٩٦.٣	٣٦٥.٦		إجمالي المشتقات

المصدر: التقرير السنوي لشركة Western Union لسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.

رابعاً: **التحوط من مخاطر أسعار الصرف:** يمكن توضيح مدى إلتزام عينة البحث بهذه المعايير على وفق تقاريرها السنوية ودرجة الإبلاغ المالي عنه كالآتي:

١. شركة الطيف للتحويل المالي: أبلغت الشركة عن مخاطر تقلبات أسعار الصرف في تقريرها السنوي عن طريق كشف التخصيصات السنوي للشركة ويظهر ذلك في الشكل (١١-١) الآتي:

شكل (11-1)

إيضاح عن تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف لشركة الطيف للتحويل المالي (المبالغ بالدينار العراقي)

## شركة الطيف للتحويل المالي (مساهمة خاصة) - بغداد

كشف رقم (5)

## كشف التخصيصات كما في 31/كانون الاول/2016

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	2016 دينار	2015 دينار
2252	مخصص مخاطر تقلبات أسعار الصرف		
	الرصيد في بداية السنة	23.342.13	11938487
	الإضافات خلال السنة	4686110	11.95726
	الرصيد في نهاية السنة	2772.323	23.342.13
224	مخصص الضرائب	43793323	2.2.82.86
	مجموع التخصيصات	71413746	225117299

المصدر: التقرير السنوي لشركة الطيف للتحويل المالي للسنة المنتهية 2016/12/31.

يتبين مما سبق أن الشركة لديها رصيد مخصص متراكم لمخاطر تقلبات أسعار الصرف بمبلغ 23,034,213 دينار عراقي للسنة المنتهية 2015، وعلى ضوء مبلغ الربح الإجمالي بعد الضريبة وقدره 234,305,000 دينار عراقي للسنة المنتهية 2016 قامت الشركة بتخصيص مبلغ 2% كمخصص مخاطر تقلبات أسعار الصرف من مبلغ الربح بعد الضريبة والذي بلغ 4,686,110 دينار عراقي، والجدير بالذكر أن الشركة لم تستعمل المخصص المتراكم في عام 2015 بل أضافت إليه المخصص المتراكم لعام 2016 البالغ 4,686,110 دينار عراقي، مما يشير إلى ان الشركة لم تتعرض لأي مخاطر من تقلبات أسعار الصرف، والذي بدوره يثير تساؤلاً عن خلو بيئة الأعمال العراقية من أي مخاطر تتعلق بتقلبات أسعار الصرف، فضلاً عن ذلك لم تبين الشركة سبب التراكم في هذا المخصص دون تطبيق السياسات المحاسبية بتسوية مبلغ المخصص كما هو شائع، وأن كان ذلك صحيحاً فإن ذلك يثير تساؤلاً آخر عن جاذبية بيئة الأعمال العراقية للشركات العالمية، ويرى الباحثان أن الشركات العراقية لم تمتثل إلى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، والتي تهدف بالدرجة الأساس إلى بيان مدى التزام الشركات بالإفصاح والشفافية في قوائمها المالية عن كل العمليات التي تؤثر في قرارات المستفيدين وما يحقق ذلك من أهداف جمة على الصعيد المحلي والعالمي.

٢. **بنك دبي التجاري ش.م.ع.:** أكد التقرير السنوي لبنك دبي التجاري أن الشركة معرضة إلى مخاطر رئيسة هي مخاطر الائتمان السيولة والسوق والتشغيلية، وبينت في تقريرها المالي جميع هذه المخاطر إلا أن الباحثان ركزا على مخاطر الائتمان جراء تقلبات أسعار صرف العملات كونها الأكثر أثراً في البحث وكما في الشكل (11-1) وكالاتي:

## الشكل (١٢-١)

إيضاحات عن مخاطر الائتمان على أساس العملة لبنك دبي التجاري ش.م.ع. للسنة ٢٠١٦

بنك دبي التجاري ش.م.ع.							
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)							
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦							
٣٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)							
ب) مخاطر الائتمان (تابع)							
تركيزات مخاطر الائتمان حسب العملة							
٢١ ديسمبر ٢٠١٦	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	المستحق من البنوك	سندات الدين	سندات حقوق الملكية ومحفظه المحافظ	التقيد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى	المجموع	إلتزامات غير مسحوبة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣٨,٦٨١,٠٣٢	٤٧٥,٠١٧	٣,٢٤٩,٢٣٧	٢٨,٠٦٤	١٤٤,٩٣١	٧,٤٥٣,٠٣٢	٤٦,٧٨٢,٠٧٦	١١,١٢٤,٢٤٣
٦,٤٣٢,٨٠٦	٧,١٦٩,٧٩٥	٧,١٦٩,٧٩٥	٧,١٦٩,٧٩٥	٧٥,٤٨٧	٤٨١,٣٥٨	١٧,٤٠٨,٦٨٣	٣,٣٦٥,٩٥٠
٤٥,١١٣,٨٣٨	٣,٧٢٤,٢٥٤	٧,١٦٩,٨٥٩	٢٢,٠٤٨	٧,٩٣٤,٣٩٠	٦٤,١٩٠,٧٥٩	١٢,٦٦٠,٩٩٩	١٤,٤٩٠,١٩٣
إجمالي القيمة التقديرية							
٢١ ديسمبر ٢٠١٥	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	المستحق من البنوك	سندات الدين	سندات حقوق الملكية ومحفظه المحافظ	التقيد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى	المجموع	إلتزامات غير مسحوبة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣٥,٢٦٣,٠٧١	٦٧٠,٠٢١	١,٩٢١,٦٩٦	٣٠,٠١٦	١٤٩,٤١٣	٧,٤٢٨,٨٣٤	٤٣,٥٤١,٣٥٥	١٤,٩٦٥,٠٠٧
٦,٤٣٤,٣٧٥	٦,١٧٩,٤٣٥	٦,١٧٩,٤٣٥	٦,١٧٩,٤٣٥	٢٦٤,١٦٥	٣٢٩,٣٦٩	١٥,١٢٩,٠٤٠	٢,٢٥٧,٥٨٨
٤١,٦٩٧,٤٤٦	٢,٥٩١,٧١٧	٦,٢٠٩,٤٥١	٤١٣,٥٧٨	٧,٧٥٨,٢٠٣	٥٨,٦٧٠,٣٩٥	١٧,٢٢٢,٦٠٥	١٠,٨١١,١٥٠
إجمالي القيمة التقديرية							

إن أغلبية الموجودات المقومة بالعملة الأخرى هي بعملة الدولار الأمريكي التي يرتبط الدرهم الإماراتي بها.

المصدر: التقرير السنوي لبنك دبي التجاري ش.م.ع. للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١.

من الشكل (١٢-١) يتضح أن بنك دبي التجاري (المجموعة) يتعرض لمخاطر الائتمان في حال عدم قدرة الزبون أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته تجاه المجموعة، كما تُعد أغلب الأصول المالية مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي، إذ تمثل القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي والاستثمارات في سندات الدين المعرضة لتدني القيمة بشكل فردي بالأصول المالية التي تقرر المجموعة وجود دليل موضوعي على تدني قيمتها أو عدم إمكانية تحصيل إجمالي مبلغها الأصلي والفائدة المستحقة عليها في ضوء الشروط التعاقدية، ويمثل التعامل بالدرهم الإماراتي (العملة الوظيفية) الأكثر مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن حجم القروض والتسليفات والسندات التي منحها المجموعة أكثر من ضعف الإلتزامات التي عليها والذي يشير لقدرة المجموعة على إدارة مخاطرها والحد منها.

٣. شركة Western Union: يعرض الشكل (١٣-١) مقدار تعاملات عقود التحوط لأسعار الصرف من التحوط بالقيمة العادلة، وكالاتي:

الشكل (١٣-١)									
موقع ومقدار الأرباح والخسائر من تحوط القيمة العادلة لأسعار الصرف لشركة Western Union (المبالغ بالملايين)									
المشتقات	الربح / (الخسارة) للمشتقات المعترف بها في قائمة الدخل		البند المحوط	الربح / (الخسارة) المعترف بها في الدخل للبند المحوط		الربح / (الخسارة) المعترف بها في الدخل على المشتقات (الجزء غير الفعال)	المبالغ		موقعها بقائمة الدخل
	موقعها بقائمة الدخل			موقعها بقائمة الدخل			موقعها بقائمة الدخل		
	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٦	
عقود أسعار الفائدة.	فائدة	٦.٢	١٥.٢	الديون الثابتة	فائدة	٣.٢	(٢.٣)	فائدة	٠.٨
إجمالي الربح (الخسارة)		٦.٢	١٥.٢			٣.٢	(٢.٣)		٠.٨

المصدر: التقرير السنوي لشركة Western Union للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١ ويتصرف الباحثان.

يتضح أن هناك أرباحاً في سنة ٢٠١٦ وقدرها ٣.٢ مليون دولار مقابل قيمة الدين البالغة ٦.٢ مليون دولار، وإطفاء تسويات محاسبة التحوط<sup>(٩)</sup> بمبلغ ٩.٤ مليون دولار، وكانت نتائج عام ٢٠١٥ من تحوط القيمة العادلة هي الخسارة والبالغة ٢.٣ مليون دولار في مقابل قيمة الدين قدرها ١٦ مليون دولار، وإطفاء تسويات محاسبة التحوط<sup>(١٠)</sup> بمبلغ ١٣.٧ مليون دولار، ويعرض الشكل (١٤-١) مقدار تعاملات عقود التحوط لأسعار الصرف من التحوط بالتدفق النقدي كالاتي:

الشكل (١٤-١)									
موقع ومقدار الأرباح والخسائر من تحوط التدفقات النقدية لأسعار الصرف لشركة Western Union (المبالغ بالملايين)									
المشتقات	الربح / (الخسارة) المعترف بها في الدخل الشامل الآخر للمشتقات (الجزء الفعال)		موقعها بقائمة الدخل	الربح / (الخسارة) المعاد تصنيفه من الدخل الشامل الآخر المتراكم إلى قائمة الدخل (الجزء الفعال)		موقعها بقائمة الدخل	الربح / (الخسارة) المعترف بها في الدخل كمشقات (الجزء غير الفعال) والمبالغ المستبعدة من اختبار الفعالية		موقعها بقائمة الدخل
	المبالغ			المبالغ			المبالغ		
	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٦	
عقود العملات الأجنبية	٣٤.٣	٧٠.٨	إيرادات	٤٨.٠	٧٧.٨	الربح (الخسارة) للمشتقات بالصافي	٣.٧	(٠.١)	
عقود أسعار الفائدة			فائدة مصروفة	(٣.٦)	(٣.٦)	فائدة مصروفة			
إجمالي الربح (الخسارة)	٣٤.٣	٧٠.٨		٤٤.٤	٧٤.٢		٣.٧	(٠.١)	

المصدر: التقرير السنوي لشركة Western Union للسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١ ويتصرف الباحثان.

يتضح من الشكل (١٤-١) أن الشركة تتحوط من التقلبات المتوقعة لعقود العملات الأجنبية وعقود أسعار الفائدة التي أبرمتها مع زبائنها عن طريق المشتقات المالية للديون ذات المعدل الثابت وتسجل الجزء الفعال من القيمة العادلة للمشتقات عن الخسائر في الدخل الشامل الآخر المتراكم في قائمة المركز المالي الموحدة، ويجر إعادة تصنيف هذه المبالغ إلى "مصروفات الفوائد" في قائمة الدخل الموحد على مدى عمر العقود المبرمة ذات الصلة، فضلاً عن التغييرات الحاصلة للمشتقات المالية المستنتاة من تقييم الفاعلية للعقود الآجلة بالعملات الأجنبية المعينة كتحوطات للتدفقات النقدية في القيمة العادلة والناشئة من الفرق بين التغييرات للأسعار الآجلة وأسعار الصرف الفورية، إذ يجز الإعراف بالتغييرات (الأرباح أو الخسائر) في قائمة الدخل تحت بند عقود المشتقات المالية.

(٩) إطفاء تسويات محاسبة التحوط لعام (٢٠١٦) = أرباح السنة بقائمة الدخل ٣.٢ مليون دولار + عقود أسعار الفائدة بقائمة الدخل ٦.٢ مليون دولار + أرباح الجزء غير الفعال بقائمة الدخل = ٩.٤ مليون دولار (متمم حسابي).

(١٠) إطفاء تسويات محاسبة التحوط لعام (٢٠١٥) = خسائر/أرباح السنة بقائمة الدخل (٢.٣) مليون دولار + عقود أسعار الفائدة بقائمة الدخل ١٥.٢ مليون دولار + أرباح الجزء غير الفعال بقائمة الدخل ٠.٨ = ١٣.٧ مليون دولار (متمم حسابي).

يمكن بيان إستعمال عينة البحث للمشتقات المالية لتجنب مخاطر بيئة الأعمال التي تواجهها عن طريق الجدول (١) - (١٥) وكالاتي:

جدول (١-١٥)			
مدى تطبيق عينة البحث للمشتقات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية			
البيان	شركة الطيف للتحويل المالي العراقية	بنك دبي التجاري ش.م.ع.	شركة Western Union
التصنيف	لا يوجد	يوجد	يوجد
الإعتراف المبدئي وإعادة القياس	لا يوجد	يوجد	يوجد
إلغاء الإعتراف	لا يوجد	يوجد	يوجد
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس	لا يوجد	يوجد	يوجد
توثيق التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
أختبار فاعلية التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط القيمة العادلة	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط التدفقات النقدية	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود تحوط من تقلبات أسعار الصرف	لا يوجد	يوجد	يوجد
إيقاف محاسبة التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
عقود التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط	لا يوجد	يوجد	يوجد
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث لسنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١..			

١. ما سبق يرى الباحثان أن متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف للوحدات العراقية كالاتي:
١. لم تطبق الوحدات الإقتصادية العراقية المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، وعدم إلتزامها بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية دليل واضح على القصور الذي تعانيه هذه الشركات، لذا فإن الإلتزام بهذه المعايير يُعد متطلباً رئيساً لمواكبة متغيرات بيئة الأعمال.
٢. التأثير الواضح لمتطلبات الإبلاغ المالي للشركات العراقية على المستفيدين من القوائم المالية لما توفره من إيضاحات عن المخاطر المالية ومنها مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية على الشركات المالية بوجه خاص والشركات الأخرى بوجه عام، وما يتعلق في تحوطها من مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية، ويستنتج هذا التأثير من الأهتمام الواضح للشركات العربية والعالمية بالإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط الذي ظهر واضحاً في إلتزامها بمتطلبات الإبلاغ المالي على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
- وهذا يثبت فرضية البحث بأن تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية له التأثير الواضح في المعلومات الواصلة للمستفيدين من القوائم المالية وبالنتيجة على جودة الإبلاغ المالي لتلك الوحدات، ويحقق أهداف البحث في محاولة جذب الوحدات الإقتصادية على تبين معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية للتأثير الواضح في تحقيق ثقة المستفيدين من التقارير المالية لتلك الوحدات.

## المحور الخامس

### الأستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الأستنتاجات:** ما عرض من الجانب النظري والتطبيقي من البحث يمكن تحديد الأستنتاجات الآتية:

١. عدم تطبيق الوحدات الإقتصادية العراقية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لاسيما التحوط من أسعار الصرف، إذ لم تلبى متطلبات الإبلاغ عن أنشطة التحوط على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والناج عن قصور واضح من حيث الأهتمام بهذه المعايير .

٢. إعتقاد المؤسسات المالية وشركات التحويل العراقية النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية في محاسبة التحوط، لا يساعد في الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط، فضلاً عن صعوبة إجراء المقارنة بين الشركات العراقية والشركات الأخرى التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، ولاسيما الشركات العربية، والتي تشابه بيئة عملها مع البيئة العراقية.

٣. يتوقف الإفصاح المطلوب من الوحدة الإقتصادية عن الأدوات المالية على مدى تطبيقها للأدوات المالية وتعرضها للمخاطر وطبيعة وحجم هذه المخاطر او طرائق قياسها أو سياساتها المتبعة لإدارة هذه المخاطر .

٤. إن عدم الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط بصورة عامة، والتحوط من تقلبات أسعار الصرف بصورة خاصة، على الرغم من البيئة الإقتصادية المحفوفة بالمخاطر يعرض الوحدات الإقتصادية العراقية إلى مخاطر جمة بعد الإفتتاح الإقتصادي على العالم الخارجي في الآونة الأخيرة، فضلاً عن إتخاذ قرارات مبنية على معلومات خاطئة وبما يضر مستعملي تلك المعلومات.

٥. سعر صرف العملة واجهة البلد تجاه البلدان الأخرى، وسياسة حركة الصرف الناجحة تؤدي إلى جذب الوحدات الإقتصادية الخارجية في العمل في البيئة المحلية، وهذا ما لم يحصل بسياسة حركة سعر الصرف للدينار العراقي في الوقت الراهن.

**ثانياً: التوصيات:** في ضوء الأستنتاجات التي جرى التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

١. العمل على تطبيق محاسبة التحوط لما لها من آثار إيجابية ستعكس على الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط وهو ما سيؤثر في جودة وعدالة وصدق القوائم والتقارير المالية.

٢. الافادة من تجارب الوحدات الإقتصادية العربية القريبة من الواقع المحاسبي العراقي، والتي طبقت أو بالاتجاه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

٣. مراجعة الأدب المحاسبي المحلي ومقارنته بالأدب المحاسبي الدولي، من أجل تحقيق الجوانب النظرية والعملية لمحاسبة التحوط كافة والمحاسبة عن أنشطة تحوط أسعار الصرف خاصة، وذلك بالتركيز على:

أ. الإعتراف والقياس لمتطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.

ب. الإفصاح عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.

ج. المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية عامة، ولاسيما تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.



٤. تنشيط عمل سوق العراق للأوراق المالية عن طريق الإستعانة بالملاكات الأكاديمية القادرة على تحسين الواقع الحالي في هذه السوق، والقدرة على تجنب الأزمات المالية وتحديد الإنحرافات والمعوقات في وقت مبكر عند وجودها وإعادتها إلى المسار الصحيح، فضلاً عن تحديث المعلومات الإلكترونية أولاً بأول والتعزيز بتقارير تشجع على توجه الوحدات الاقتصادية والقطاعات المجتمعية في التداول في هذه السوق، لأنها تعكس واقع البيئة الاقتصادية العراقية كبيئة جاذبة للاستثمار.

٥. إجراء المزيد من الدراسات حول آلية وفعالية محاسبة التحوط، وأثرها في عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية ولاسيما في القطاعات الإنتاجية والخدمية والمالية المختلفة.

### المصادر

#### أولاً: المصادر العربية:

١. عنيزة، حسين هادي، (٢٠٠٧)، (القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، غير منشورة.
٢. المبيضين، أحمد محمد، (٢٠١٧)، (أثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقارير المالية السنوية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الأعمال قسم المحاسبة، جامعة الأسراء، الأردن، غير منشورة.

#### ثانياً: المصادر الأجنبية:

3. AASB(Australian Accounting Standards Board) Exposure Draft,(2015), **(Conceptual Framework for Financial Reporting)**, By AASB, PO Box 204.
4. Abel, Andrew B., Bernanke, Ben S. And Croushore, Dean, (2014), **(Macroeconomics)**, Eighth, Edition, by Pearson Education, Inc. U.S.A.
5. Aljandali, Abdulkader M.,(2014), **(Exchange Rate Forecasting: Regional Applications To ASEAN, CACM, MERCOSUR And SADC Countries)**, Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, London Metropolitan University.
6. Auerbach. Alan J., Kottikoff Laurence J. (1998), **(Macroeconomics: An Integrated Approach)**, Second Edition, Cambridge: MIT Press., 0-262-01170-0.
7. Bakker, Erwin., Rands, Edward., Balasubramanian, TV., And Other, (2017), **(Interpretation and Application of IFRS Standards)**, by John Wiley & Sons, Ltd. IFRS Foundation ,used under licence, United States of America.
8. Baumol, William J. And Blinder, Alan S.,(2012), **(Macroeconomics: Principles & Policy)**, Twelfth International Edition, By South-Western, Cengage Learning, Canada.

9. Beams, Floyd A. Anthony, Joseph H. Bettinghaus, Bruce and Smith, Kenneth A.(2012), **(Advanced Accounting)**, Eleventh Edition, by Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey.
10. Bierman, Jr. Harold., Johnson, L. Todd and Peterson, D. Scott, (1991), **(Hedge Accounting: An Exploratory Study of the Underlying Issues (Research Report))**, Financial Accounting Standard Board.
11. Bogicevic, Jasmina,(2013), **(Accounting Implications of Foreign Currency Transactions Translation and Hedging)**, Original scientific paper, UDC: 005.334:336.764.1 ; 336.745 ; 657.631.6.
12. Boykorayev, Bahodirjon,(2008), **(Factors that Determine Nominal Exchange Rates and Empirical Evidence of Cross-sectional Analysis)**, Aarhus School of Business, MSc in Finance and International Business.
13. Brucaite, Vika and Yan, Shanhong,(2011), **(Financial Risk Management)**, School of Economics and Commercial Law, Goteborg University, ISSN 1403-851X.
14. Carbaugh, Robert J.,(2015), **(International Economics)**, Fifteenth Edition, By Cengage Learning, Boston, MA 02210, U.S.A.
15. Choi, Frederick D. S. And Meek, Gary K.(2011), **(International Accounting)**, Seventh Edition, Pearson Education, Inc., publishing as Prentice Hall, 07458. U.S.A.
16. Christensen, Theodore E., Cottrell, David M. and Baker, Richard E., (2014), **(Advanced Financial Accounting)**, Tenth Edition ,by The McGraw-Hill, Inc. , USA.
17. Cucerenco, Liviu,(2015), **(Did Fair Value Accounting Contribute To The 2008 Financial Crisis?)**, Master's Thesis, Accounting Department, University Of Oulu.
18. David, Tal ,Ben,(2013), **(The Effectiveness of Hedging Foreign Exchange Rate Risk: An Emerging Market Perspective)**, Masters of Management in Finance and Investment, University Of The Witwatersrand.
19. Dohring, Bjorn,(2008), **(Hedging And Invoicing Strategies To Reduce Exchange Rate Exposure: A Euro-Area Perspective)**, European Commission, [http://ec.europa.eu/economy\\_finance/publications](http://ec.europa.eu/economy_finance/publications).
20. Elliott Barry and Elliott Jamie,(2009), **(Financial Accounting and Reporting)**, Thirteenth Edition, by Pearson Education Limited 2000, 2009.

21. Elliott, Barry And Elliott, Jamie, (2017), (**Financial Accounting and Reporting**), Eighteenth Edition, Pearson Education Limited, British Library Cataloguing–in–Publication Data, Printed and bound in Malaysia.
22. Feng, Xiaozhou,(2007), (**Corporate Hedging of Currency Exchange Risk**), Industrial Engineering and management, University of Twente, s0097993.
23. Friedman, M. And Schwartz, A. J.,(1963), (**A Monetary History of the United States 1867–1960**), by National Bureau–of Economic Research, U.S.A.
24. Glaum, Martin and Klocker, André,(2011), (**When the tail wags the dog: Hedge accounting and its influence on financial hedging**), Forthcoming in: Accounting and Business Research. Giessen, Germany.
25. Homaifar, Ghassem A., (2004), (**Managing Global Financial and Foreign Exchange Risk**),by Wiley& Sons, Hoboken, New Jersey, U.S.A.
26. Hoyle, Joe B. Thomas F. Schaefer And Doupnik, Timothy S. (2013), (**Advanced Accounting**), Twelfth Edition, by The McGraw–Hill, U.S.A.
27. Jarrow, Robert A. And Chatterjea, Arkadev.(2013), (**An Introduction To Derivative Securities, Financial Markets, and Risk Management**),by W. W. Norton And Company, U.S.A.
28. Karlsson, Andreas And Palm, Per,(2012), (**Foreign Currency Denominated Debt as a Hedging Instrument**), Graduate School Master of Science in Finance Master Degree Project No. 2012:98 University Of Gothenburg.
29. Khahgaany, Maithm Malik Radhi,(2015), (**Reclassification OF Financial Instruments In Publicly Listed IFRS Banks: A Cross–Country Study Of Determinants, Level Of Compliance, And Value Relevance**), Griffith University, Department of Accounting, Finance and Economics.
30. Lent, Rob, Van,(2014), (**The Influence Of IFRS On CCCTB Is It Possible, Taking Into Account The Principles Of The CCCTB, To Follow IFRS Measurement For CCCTB Regarding Bonds, Loans And Interest Rate Swaps With Or Without Hedging?**), Master International Business Taxation, 242830., Tilburg University.

31. Lera, Sandro, Claudio And Sornette, Didier, (2015), (**Currency target zone modeling: An interplay between physics and economics**), Swiss Finance Institute, c/o University of Geneva, Switzerland.
32. Lewis, Richard And Pendrill, David,(2004), (**Advanced Financial Accounting**), Seventh Edition, by Pearson Education Limited, U.K.
33. MacDonald, Ronald, (2007), (**Exchange Rate Economics Theories and Evidence**), By Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN, Simultaneously published in the USA and Canada.
34. Mackenzie, B. et al., (2014), (**Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards**), New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., U.S.A.
35. Madura, Jeff,(2015), (**International Financial Management**), Twelfth Edition, By Cengage Learning, Canada.
36. Marroni, Leonardo And Perdomo, Irene, (2014), (**Pricing and Hedging Financial Derivatives**), By John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex, PO19 8SQ.
37. Megginson, W.L. And Smart, Scott, B.,(2009), (**Introduction to Corporate Finance**), Second, Edition, By South–Western Cengage Learning, U.S.A.
38. Middelberg, Susanna, Levina,(2011), (**The Accountancy Implications of Commodity Derivatives in the Agricultural Sector**), Thesis submitted for the degree Doctor of Philosophy in Accountancy at the Potchefstroom Campus of the North–west University.
39. Moffett, Michael H., Stonehill, Arthur I. And Eiteman, David K., (2015), (**Fundamentals of Multinational Business Finance**), Fifth Edition, by Pearson Education, Inc., United States of America.
40. Mohammed, Yusuf, Alkali And Lode, Nor, Asma,(2015), (**The Value Relevance of Accounting Disclosures Among Nigerian Financial Institutions After the IFRS Adoption**), Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome–Italy, Vol. 6 No 1. January 2015.
41. Mugi, Amos, Ngari,(2015), (**The Effect Of Foreign Exchange Risk Management Practices On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**), University Of Nairobi, D63/73134/2014, Nov., 2015.

42. Porter, Gary A. And Norton, Curtis L.,(2015), (**Financial Accounting: The Impact on Decision Makers**),Ninth Edition, By Cengage Learning, Canada.
43. Ramirez, Juan (2015), (**Accounting for Derivatives**), Second Edition, John Wiley & Sons, Ltd.
44. Ratti, Ronald A.,(2017), (**On Optimal Contracts for Central Bankers and Inflation and Exchange-Rate-Targeting Regimes**), Journal of Money, Credit, and Banking, University of California, San Diego (16 May 2017 21:01 GMT).
45. Ross, Stephen A., Westerfield, Randolph W. And Jaffe, Jeffrey, (2013), (**Corporate Finance**), Tenth Edition, by McGraw-Hill/Irwin, Inc., New York, U.S.A.
46. Saterborg, Erik,(2010), (**The Determinants of Hedging with Currency Derivatives**),Student Umea School of Business, Spring semester.
47. Shapiro, Alan C.,(2014), (**Multinational Financial Management**), Tenth Edition, By John Wiley & Sons, Inc., United States of America.
48. Sundaram, Rangarajan K. And Das, Sanjiv R. (2011), (**Derivatives: Principles and Practice**), McGraw-Hill/Irwin, United States Americas.
49. Tiffin, Ralph, (2010), (**The Complete Guide to International Financial Reporting Standards Including IAS and Interpretation**), Third Edition, by Thorogood Publishing Ltd London, U.K.
50. Wahlen, James M., Jones, Jefferson P. And Pagach, P. Donald ,(2016), (**Intermediate Accounting: Reporting and Analysis**),Second Edition, by Cengage Learning, Canada.
51. Weil, Roman L., Schipper, Katherine And Francis, Jennifer,(2014), (**Financial Accounting: An Introduction To Concepts, Methods, and Use**), Fourteen Edition, by South-Western, Cengage Learning, USA.
52. Wilmott, Paul,(2007), (**Paul Wilmott Introduces Quantitative Finance**) , Second Edition, by John Wiley & Sons Ltd.
53. Zaiceanu, Ana Maria,(2016), (**Theoretical and Empirical Research regarding the Performance of Financial Investment Companies based on Accounting Information**), PhD Student, Suceava, Valencia.